● افتتحت الوكالة مركزين للتدريب المهني في كل من الاردن وغزة لتأهيل الشباب للعمل في المجالات المتاحة وخاصة في بلدان النفط .

وهكذا نلاحظ هذا السعي الحثيث من جانب « وكالة الاغاثة » في سبيل محو التكوين الفلسطيني ذاته ، والغاء كل حس لدى الفلسطيني بالانتماء الى كيان وشعب ومجتمع محدد الاطر .

ورغم وصول الوكالة والقوى التي تردفها الى بعض النتائج في مراعاها هذا الا انها لاحظت انها لا تستطيع المراهنة على نتائج استراتيجية عبر هذه المشاريع الفردية ، لذا فقد اتجهت الى مراجعة كل خططها . وفي هذه المرحلة شرعت الوكالة في ايلاء مسالة التعليم والتدريب المهني اهتماما متزايدا وصل الى حد تخصيص نصف ميزانيتها لذلك .

●● الشكل الثاني هو تطوير جهاز تعليم وتدريب للاجيال الجديدة من الشعب الفلسطيني، بحيث يؤدي هذا التعليم الى تخريج كوادر من المثقفين لا يجدون مجالا للعمل في مناطق تجمع شعبهم ويضطرون بالتالي الى الهجرة . لقد وضع الفلسطيني في المخيم امام خيارين : اما الاعتماد على وكالة الغوث والانتظار الى ما لا نهاية ، او التعليم الذي تتلوه الهجرة ، والخياران لا يستلزمان إلا الحد الادنى من الشعور بالانتماء .

ان عدم توفر الشروط — في السنوات التي اعقبت النكبة — لحل المشاكل المادية والاجتماعية والاقتصادية ، مضافا اليه تسليم مسؤولية التعليم لجهات متعددة من بينها وكالة غوث دولية الوجه امريكية القلب ، عمل على تفتيت الشعب الفلسطيني ودفع افراده الى تبني نوع من ايديولوجية تحض على استعمال الوسائل الذاتية والفردية لحل القضايا التي يواجهها .

وهكذا كان المطلوب ان تلعب الضفة الغربية وقطاع غزة دور محطات على الطريق ، حيث منها كان المفروض ان تجري عملية اعادة تشتيت للتجمعات الفلسطينية الجديدة ، ولكن بطرق جديدة . اي ان ما كان مطلوبا بالتحديد هو اعداد سلع بشرية صالحة للتصدير .

٣ — لكن الى ماذا يعود هذا التركيز من جانب وكالة الغوث ومموليها على «تعليم الفلسطينيين» ؟ يحدد نزيه قورة اربعة اسباب لذلك : ١) ان التعليم ، في ظل معطيات واقع المنطقة ، هو الوسيلة الوحيدة للوصول الى حالة من الاعتماد على النفس بالنسبة لقطاع واسع من الفلسطينيين . ٢) ان التعليم وما ينتج عنه بالضرورة ، من ابعاد للعناصر المتعلمة والمؤهلة فنيا وعلميا من تجمعات الفلسطينيين يقلل من اخطار الانفجارات السياسية على الأوضاع السائدة . ٣) ان التحويلات المالية التي يرسلها عشرات الالوف من الشباب الفلسطينيين الى اهلهم في الاردن (الضفة الغربية) وقطاع غزة ، تساعد في تخفيف حدة الشقاء الذي يعاني منه الفلسطينيون ، وتعمل ، بالتالي ، على تجميد الاوضاع القائمة . ٤) ان برامج التعليم هي اقل البرامج اثارة للاعتراض من قبل الفلسطينيين ، بغض النظر من الاهداف التي تتوخاها الوكالة منها .

ثم الملاحظات التالية : ١) ان مردود الاستثمار في مجال التعليم لا يعاد استثماره في التجمعات الفلسطينية . وهذا يعني أن الدورة الحضارية تظل دورة غير مكتملة ويظل الاستثمار في المجال البشري استثمارا ضعيف المردود حتى في حالة ارتباطه بهذا المردود . ٢) ان ظاهرة « هجرة الادمغة » التي تعاني منها معظم بلدان العالم المتخلف وعدد من الدول المتقدمة ، يعاني منها المجتمع الفلسطيني بشكل مضاعف . فحيث تجري في البلدان الاخرى هجرة العناصر الفائضة عن القدرة الاستيعابية لهذه البلدان ، فان التجمعات الفلسطينية لا تملك في معظمها اية قدرة استيعابية على الاطلاق . ٣) ان الفشل في ايجاد حل سياسي يضمن عودة الفلسطينيين الى ارضهم لم يكن يعني ابقاء الفلاحين والعمال الفلسطينيين في حالة بطالة دائمة وحسب ، ولكن الأخطر من ذلك هو «تخريج» ٣٠ — ٤٠ الف شاب فلسطيني ، يبلغون سن النضج سنويا ، لا هم بالعمال ولا هم بالفلاحين ، ولا يحملون اية مؤهلات اخرى .

٤ — وهكذا نصل الى المناهج التي تم استخدامها لكي تكون عملية « تعليم الفلسطينيين » هذه قادرة على تحقيق اهدافها التي تتلخص بالغاء الوجود الفلسطيني ، وذلك من خلال التفتيت اليومي لكيانه المتبلور . فحيث ان مستقبل الفلسطينيين ، من وجهة نظر وكالة الغوث ومموليها كان يتلخص في توطينهم ودمجهم ، فقد وجب ان تكون المناهج هي تلك التي تخلق مواطن الكيانات العربية الجديدة وتوجب بالتالي قطع كل خيط يربط الفلسطيني بوطنه